

قرار انقلابي جديد يحرم ملايين المصريين من "بطاقة التموين"



الثلاثاء 8 أغسطس 2017 11:08 م

كتب: - عربي 21

صدمة جديدة تتلقاها الطبقة الفقيرة بمصر، مع إصدار الحكومة قرارا بتقليل أعداد المستفيدين من بطاقات الدعم التمويني (السلع الغذائية).

أبرز الإجراءات التي أصدرتها وزارة التموين، الثلاثاء، فرض حد أقصى للمستحقين بواقع أربعة أشخاص للأسرة الواحدة عند استخراج بطاقة جديدة، وتحديد الحد الأقصى والأدنى لمستحقي التموين من ذوي المعاشات

وخلال الأشهر الماضية، أكدت حكومة الانقلاب مرارا وتكرارا أنها لن تفر أي قواعد جديدة قد تؤثر على أعداد المستفيدين من الدعم، إلا أنها نشرت قرارها المفاجئ في الجريدة الرسمية الثلاثاء، الذي يستهدف تقليل أعداد المستحقين للدعم كخطوة لإلغائه نهائيا؛ تحقيقا لشروط صندوق النقد الدولي التي اشترطت على القرض المصري

وبحسب القرار، يجب ألا يزيد الحد الأقصى لدخل ذوي المعاشات شهريا عن 1200 جنيه (أي 67.5 دولار) والعاملين في الحكومة والقطاع الخاص والأعمال عن 1500 جنيه

كذلك ألا يزيد الحد الأقصى للدخل الشهري لأصحاب العمالة المؤقتة والمهنيين والحرفيين والسائقين والمتعطلين والحاصلين على مؤهلات عليا دون عمل عن 800 جنيه

ويأتي هذا القرار في ظل الارتفاع الحاد للتضخم الذي تعانيه مصر منذ تعويم الجنيه وتحرير سعر صرفه في نوفمبر الماضي، ما أفقد العملة المصرية أكثر من نصف قيمتها، الذي ضاعف أسعار السلع الاستهلاكية، وبالأخص السلع الغذائية

وكانت مصر اعتمدت تنفيذ برنامج تقشف حاد بقيادة رئيس الانقلاب العسكري عبدالفتاح السيسي، الذي دعا وروج له عدة مرات في خطابه، وتم الاتفاق عليه العام الماضي مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر، ويشمل فرض ضريبة القيمة المضافة، وتحرير سعر صرف الجنيه، وخفض الدعم

وأثار قرار "التموين" انتقادا واسعا بين النشطاء المصريين على مواقع التواصل الاجتماعي، فعلقت المتحدثة باسم "إعلاميون ضد الانقلاب" سمية الجنائني: "وزارة التموين البائسة تعلن أن من يزيد مرتبه عن 1500 ج أو معاشه عن 1200 ج سيخرج بره منظومة التموين الفاشلة" هل هذا معقول في وسط هذا الغلاء؟!"

وقال الحقوقي نجاد البرعي: "لا أعرف من يورطهم في قرارات مثل هذه كل من يزيد دخله على 1200 جنيه من الحصول على بطاقه التموين لكني متأكد أنه من أهل الشر قطعاً".

هل سيشمل الجيش والشرطة؟

واستنكر مجدي كامل: "1500 جنيه مايجبوش تمن دوا".

وأضاف إسلام مصطفى: "هذا إن دل فهو يدل على أن الوزراء شوية أراجوزات ويحركهم لواءات عسكرية".

وغرد أحمد قصاص: "قوم نادي ع الصعيدي وابن اخوك البورسعيدي اللي مرتبهم 1500ج، وقولهم مفيش تموين".

وتساءل أحمد شاكراً: "يا ترى بقي قرار التمويل بحذف كل من يزيد مرتبه عن 1500 جنيه من الشعب، هيشمل الجيش والشرطة والقضاء".

وسخر محفوظ عبدالعليم: "أنت مرتبك 1500 جنيه في الشهر؟ يا بختك، بتاكل فروت سلاط، ومش بتحتاج التمويل زينا، وأكد بتاكل كرواسون بدل العيش البلدي بتاعنا، يا بختك".

مرحباً بالقرار لكن هل الدولار بـ 7 جنيه؟

وأضاف محمد سرور: "ده كانت شرط استخراج بطاقة التمويل أيام مبارك، رغم أن الدخل قل والأسعار زادت، لكن مصيلحي هو مصيلحي متغيرش من أيام مبارك للسياسي".

وقالت شروق أحمد: "الكلام ده ممكن يبقى صح على المرتبات قبل التمويل، بعد التمويل مفروض اللي مرتبه بيزيد عن 4000 لا يحق له حيازة التمويل، وإلا رجعوا الدولار بـ 7 جنيه، والشعب موافق ماشي خليها 1500، الحكومة دي جايينها من أنهى داهية هي وبلحة الأهل؟!".

واستنكر ثابت علي قائلاً: "1500 جنيه مش بتكفي لغاية 3 في الشهر، مصاريف بيت وكهربا ومية وغاز ناهيك عن مصاريف المدارس والأولاد والكشف والعلاج، أقولك على حاجة؟ يشيل التمويل بس يخلي الغاز والعيش مدعوم، كدة هاتنفجر الدنيا بصراحة ومعديش الصراخ هيتكتم بعد الآن".

الغواصات أم دعم الفقراء؟

وأضاف نور محمد: "الـ 4000 ج دلوقتي، والله مش عارف تعيش بيهم ودون مبالغة، يعني يرفع الدعم من على الغلابة ويجب غواصات ليه؟ هيجارب سمك القرش؟! ومش فالح غير في "هاتكلوا مصر" يعني وأنت بتاكل إيه؟ وولادك بياخدو كام في الشهر؟".

واستنكرت منة أشرف قائلة: "مش ده الخبر اللي كذبوه من يومين؟! والله العظيم شعب جبان هما بيسربوا الخبر ويشوفوا رد فعل الشارع، وطبعا الناس ساكتة".

وتساءل مصطفى جاد: "حسبنا الله ونعم الوكيل فيك ياسيسي! غواصات إيه اللي رايح يجيبها 18 مليار جنيه والشعب مش لاقى يأكل؟! غواصات إيه في بلد ضيقة ومدمرة اقتصادية ومدمرة في كل حاجة".

وقال أحمد سعفان: "طول ما السيسى مكمل، دايس على الغلابة، ومحتمي بالجيش والشرطة والقضاء والإعلام، فهو لا يهمه الغلبان".

وكانت وزارة التمويل بحكومة الانقلاب نفت من يومين فقط أن يكون مقدار الدخل معياراً وعاملاً في حذف مواطنين من الدعم التمويني، إلا أنها أصدرت اليوم قراراً بعكس ما نفتته سابقاً

وبحسب المعلن، فإن حكومة الانقلاب تدعم كل فرد شهرياً بـ 50 جنيهاً في بطاقة التمويل لشراء سلع غذائية أساسية، فيما يبلغ عدد من تدعمهم الحكومة 68.8 مليون مواطن عبر 20.8 مليون بطاقة تموين، بينما يبلغ عدد سكان مصر 93.5 مليون نسمة